المؤتمر الدولي للسلام مع شرعية الاعتراف باسرائيل. فسوريا يمكن ان تشارك في المؤتمر دون ان تعترف باسرائيل. كما ان اصرار العرب على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في المؤتمر يتعارض مع الموقف الاسرائيلي القائم على رفض الاعتراف بالمنظمة ورفض التعامل معها. وفي هذا الشأن، ذكر شامير انه «اذا فاز المعراخ في الانتخابات، فسوف يؤدي الأمر الى ذهاب اسرائيل الى مؤتمر دولي، يعيدها الى حدود العام ١٩٦٧، ويضطرها الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وبهذا سوف تشق الطريق لدولة فلسطينية في الضفة الغربية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية... واذا نجح الليكود، فهذا يعني القضاء على فكرة الدولة الفلسطينية وطيّ فكرة المؤتمر الدولي»[٥٧].

أمّا حزب العمل، فوافق على عقد المؤتمر الدولي للسلام[٥٨]، وذلك في اطار مجموعة من الشروط والمحدّدات ركّز عليها في حملته الانتخابية، أهمّها: ان يكون مؤتمراً احتفالياً، بروتوكولياً، لا يمتلك أي صلاحيات لاقرار التسوية، ولا تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، بل يشارك فيه ممثلون عن الفلسطينيين من خلال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وان الأساس الوحيد للمفاوضات هو قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ولا يمكن ان يعقد هذا المؤتمر إلّا بعد توقف أعمال العنف في الأراضي المحتلة (الانتفاضة)[٥٩]. ومن الشروط، أيضاً، ألّا يسمح للمؤتمر بالغاء أي اتفاق سابق توصل اليه مفاوضون اسرائيليون وعرب، وان تجرى مفاوضات عربية ـ اسرائيلية خارج المؤتمر، وان يعقد المؤتمر لفترة قصيرة، مع الاتفاق المسبق على اجراءات سير المؤتمر والمشاركين فيه.

وبهذه الشروط يفرغ حزب العمل فكرة المؤتمر الدولي من أي مضمون؛ فهو مؤتمر شكلي، بمثابة مظلة دولية للمفاوضات المباشرة؛ وان اسرائيل لا بد ان توافق على الممثلين الفلسطينيين الذين سيتمّ اختيارهم طبقاً لشروط صارمة على نحو ما سبق ذكره؛ وبالتالي لا تشارك المنظمة في عملية التفاوض باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما ان ارتكاز المفاوضات على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، طبقاً للتفسير الاسرائيلي لهما، يعني عدم اعتراف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن ثمّ بالدولة الفلسطينية المستقلة، وتجاهل قرارات الأمم المتحدة الأخرى كافة الصادرة منذ العام ١٩٤٧ بشأن القضية الفلسطينية، سواء تلك المتعلقة بالتقسيم، أو بالقدس، أو باللاجئين، الخ. ومن هذا المنطلق، لم يختلف حزب العمل عن تكتل الليكود. فكلاهما يطرح المفاوضات المباشرة كطريق الى التسوية، وان كان العمل يربطها بمؤتمر دولي شكلي، كمقدمة لها.

وفي اطار التلاعب بمتغيرات الموقف، والتنافس على أصوات الناخبين، والمناورات الانتخابية، لم يتردد زعيم حزب العمل في تمييع موقف الحزب ازاء المؤتمر الدولي؛ فصرح بأنه، شخصياً، يؤيد المؤتمر الدولي؛ إذ انه لا يمكن للأردن الدخول في مفاوضات مع اسرائيل إلّا من خلاله؛ ولكن من الصعب على الحزب القبول بالمؤتمر الدولي، نظراً الى وجود خلافات داخل الحزب بشأنه؛ فهناك المؤيدون، والمعارضون، له[٦٠].

وفي هذا الاطار، أكد حزب العمل ان الوصول إلى تسوية نهائية يجب ان يتمّ على مراحل، وعبر تسويات مؤقتة[٦١]، ووفقاً لجدول زمني يتفق عليه. ففي مرحلة أولى، يمكن إجراء مفاوضات مع ممثلين للفلسطينيين ـ تتوافر فيهم شروط معيّنة ـ بشأن بعض الترتيبات، التي لا تصبح نهائية إلّا خلال المرحلة الثانية التي يشارك فيها الاردن، والتي يتمّ، خلالها، الانسحاب من بعض أراضي الضفة الفلسطينية وغزة.